الأنباء
الاثنين 10 مارس 2014

اللجنة وافقت على مشروع قانون إنشاء الهيئة الوطنية لحماية المستهلك

الجبري: «المالية» أقرت تعديلات صندوق الأسرة لاسترداد المقترض ما فوق الـ 4٪ والسماح لـ «المتعثرين» بالاقتراض بما لا يتجاوز 40٪

حمود الحمدان وفيصل الشايع ومحمد الجبري وصفاء الهاشم اثناء اجتماع اللجنة المالية

د.عبدالمحسن المدعج وأركان وزارته اثناء الاجتماع

اقرت اللجنة المالية مشروع قانون بشأن انشاء الهيئة الوطنية لحماية المستهلك اضافة الى ادخال تعديلات على قانون صندوق الاسرة، بالاضافة الى قانون صندوق المتعثرين وذلك في اجتماعها امس بحضور محافظ البنك المركزي وعدد من المسؤولين.

وقال مقرر اللجنة النائب محمد الجبري ان الاجتماع نوقش خلاله ثلاثة قوانين والتي تمت الموافقة عليها وانجاز التقارير بشأنها لتدرج على جلسة الغد، مشيرا الى ان اهم التعديلات التي ادخلت على صندوق الاسرة هي المتعلقة بنسبة فائدة القرض، بحيث يسترد المقترض ما فوق الـ 4٪ زائدا سعر الخصم.

واضاف الجبري ان محافظ البنك المركزي تعهد بادخال هذا التعديل ضمن اللائحة التنفيذية لصندوق الاسرة، كذلك وافقت اللجنة على ادخال تعديل آخر بشأن قانون صندوق المتعثرين يتعلق بالسماح للمتعثر المستفيد من الصندوق من الاقتراض بما لا يتجاوز الـ 40٪ اضافة الى استرجاع اي مبالغ تزيد على نسبة الـ 4٪ لتدخل في حسابه.

واوضح الجبري ان قانون انشاء الهيئة الوطنية لحماية المستهلك هو قانون مهم يتضمن 38 مادة تعنى بالسلع وجودتها وعقوبات الغش.

وشدد الجبري على ان التعديلات التي ادخلت على صندوقي المتعثرين والاسرة الغاية منها معالجة المشاكل التي واجهت تطبيق هذين القانونين، اضافة الى تصويب اللائحة التنفيذية لصندوق الاسرة بعد تعهد المسؤولين.

ترفع التقارير إلى المجلس مطلع الأسبوع المقبل

«المرافق» أنهت تقاريرها عن تعديلات «الاتصالات» و«النقل» و«البيئة»

ماضي الهاجري وم.عادل الخرافي خلال اجتماع لجنة المرافق

قياديو وزارة المواصلات اثناء الاجتماع

أنهت لجنة المرافق العامة البرلمانية تقاريرها النهائية بشأن التعديلات الواردة عن قانون إنشاء هيئة الاتصالات وكذلك هيئة النقل والهيئة العامة للبيئة بصيغها النهائية والمتوقع إحالتهم إلى مجلس الأمة مطلع الأسبوع المقبل أن يتم رفع تقريرها بشأن هيئة البيئة في الأسبوع الذي يليه بصيغته النهائية.

وقال رئيس اللجنة النائب عادل الخرافي في تصريح صحافي عقب اجتماعها يوم أمس: عقدنا اجتماعنا وكان على جدول الأعمال الاستمرار في مناقشة هيئة الطرق بحضور وزارة المواصلات، وتم عمل التعديلات النهائية للقانون، وتم الاتفاق حولها واعتمادها ضمن التقرير، لافتا إلى أن اللجنة بحثت بالقانون لجميع النواب الذين تقدموا باقتراح بعد اعتماد التعديلات تمهيدا لإقراره ورفعه للجلسة المقبلة ما لم ترد ملاحظات جديدة عليه.

وأوضح الخرافي أن اللجنة ناقشت أيضا خلال اجتماعها قانون إنشاء هيئة البيئة بحضور المستشارين القانونيين والمتخصصين وتم الأخذ بملاحظات الهيئة العامة للبيئة والجمعية العامة للبيئة وسيتم تزويد أصحاب الاقتراح بالنسخة النهائية من القانون وسيتم رفعه خلال أسبوعين لمجلس الأمة.

وبين الخرافي أن اللجنة أيضا راجعت كل الملاحظات التي طرأت على قانون هيئة الاتصالات خلال مناقشته وإقراره في مداولته الأولى، لافتا إلى أن اللجنة اعتمدت كل التعديلات التي وردت عن الصياغة القانونية والمالية خلال الجلسة الماضية، وسيتم رفعه للجلسة المقبلة، وبالتالي إجمالا الآن أوشكت لجنة المرافق من الانتهاء من اقرار قوانين إنشاء الهيئات الثلاث (الاتصالات والنقل والبيئة) لتسهم في تطوير البنية التحتية للبلاد.

بعد اجتماع اللجنة مع ممثلي الجمعيات الأهلية

عاشور: تشكيل لجنة للاتفاق على تعديلات تشريعات رفع الظلم عن المرأة وإنصافها

صالح عاشور ود.عبدالكريم الكندري اثناء اجتماع لجنة المرأة

أعلن رئيس لجنة شؤون المرأة والأسرة البرلمانية النائب صالح عاشور عن تشكيل لجنة مشتركة بين لجنته وممثلي الجمعيات الأهلية للاتفاق على التعديلات والتشريعات التي تنصف المرأة وترفع الظلم والتمييز الواقع عليها.

وأضاف في تصريح إلى الصحافيين عقب اجتماع اللجنة البرلمانية أننا نعكف على إعداد خارطة طريق لعمل اللجنة خلال الرحلة المقبلة وقال «نتطلع إلى مجتمع خال من التمييز ضد المرأة، وسنعمل من أجل ذلك على اقرار القوانين الكفيلة بمنح المرأة حقوقها كاملة.

وأوضح ان اللجنة اتفقت على ضرورة وأهمية اقرار قانون حماية الطفل، ووضعت هذا التوجه ضمن اولوياتها، لاسيما أن الكويت تفتقر إلى وجود مثل هذا القانون المهم.

وهنأ عاشور المرأة الكويتية بشكل خاص، والمرأة بشكل عام بمناسبة اليوم العالمي للمرأة والذي صادف الثامن من مارس، مؤكدا ان اللجنة ستبذل كل ما في وسعها من أجل ضمان حصول المرأة على حقوقها، ورفع الظلم عنها

التميمي: تجنيس أبناء الأرامل والمطلقات والعسكريين والقطاع النفطي وحملة إحصاء 65 قريباً

صفاء الهاشم وعبالله التميمي وعسكر العنزي خلال اجتماع لجنة البدون

التقى عدد من اعضاء لجنة «البدون» البرلمانية امس، نائب رئيس الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية الفريق نجيب العثمان لمناقشة عدد من الملفات المتعلقة بقضية «البدون» بعد ان تعذر انعقاد اللجنة نتيجة عدم اكتمال النصاب.

وقال رئيس اللجنة النائب عبدالله التميمي ان الفريق نجيب العثمان ابلغنا انه سيتم قريبا رفع كشف كبير جدا لتجنيس أبناء الأرامل والمطلقات والعسكريين وموظفي القطاع النفطي وحملة احصاء 1965، لكنه لم يحدد الموعد.

الزلزلة يشكر اللجنة المالية والحكومة بعد الموافقة على اقتراحه بتعديل «الأسرة» و«المتعثرين»

اعلن النائب د.يوسف الزلزلة ان التعديلين اللذين قدمهما بخصوص صندوق دعم الاسرة وصندوق المتعثرين تمت الموافقة عليهما في اللجنة المالية البرلمانية واحيلا على جدول اعمال الجلسة المقبلة.

وقال د.الزلزلة في تصريح للصحافيين: نشكر اللجنة المالية التي ناقشت امس ما قدمته من تعديلات، وكان نقاشا مفصلا، وفتح صندوق الاسرة مجددا لفترة ثلاثة اشهر، ومن لم يستطع ان يتقدم فبإمكانه ان يتقدم الآن، والشكر موصول للحكومة التي وافقت على فتح الصندوق مع الزام البنوك باستقبال اوراق المقترضين ومن ثم يقوم البنك المركزي بتحديد امكانية قبول المقترض في الصندوق من عدمه.

وذكر د.الزلزلة انه اذا حصل اي خلل في قضية التنفيذ في جزئية ارجاع الـ 4٪ كفائدة، فستقوم وحدة الشكاوى في البنك المركزي بالامر وبحث الشكوى ان كان المقترض يستحق ان يرد اليه ما اخذ منه اكثر من 4٪.

واكد د.الزلزلة ان اللجنة المالية والحكومة وافقتا على التعديل الذي قدمته بخصوص صندوق المتعثرين بأن كل زيادة عن 4٪ ترد الى المواطنين، ويسمح لجميع المستفيدين من صندوق المتعثرين الاقتراض مجددا، ويحسب القسط الخاص بالبنك بمعزل عن القسط الخاص بالحكومة والذي يستوجب دفعه بعد فترة طويلة، وسيقدم التقرير للتصويت عليه في جلسة الثلاثاء المقبل وننتهي من الموضوع.

د.يوسف الزلزلة

الحكومة طلبت تأجيل التعليم الإلزامي لاجتماع الأحد المقبل

الحمدان: «التعليمية» تقرّ الحبس شهراً وغرامة ألف دينار لمخالفي التعليم الإلزامي

حمود الحمدان

اعلن رئيس اللجنة التعليمية النائب حمود الحمدان عن موافقة اللجنة على تعديل ثلاث مواد في قانون التعليم الالزامي، وهي المواد الثامنة والتاسعة والعاشرة، كما اعلن عن استكمال مناقشة مشروع قانون بشأن انشاء جامعة الشدادية. واوضح الحمدان في تصريح الى الصحافيين ان التعديلات على «التعليم الالزامي» تتعلق بإخطار اولياء الامور بقرب استحقاق ابنائهم التعليم الالزامي عن طريق الهيئة العامة للمعلومات المدنية لا وزارة الصحة.

واضاف ان التعديلات تتعلق باعتماد وسائل التواصل الاجتماعي للتواصل مع ولي الامر خلافا للطريقة الحالية، بالاضافة الى تشديد العقوبة على المخالفين لهذا القانون لتصبح الحبس شهرا والغرامة التي لا تتجاوز ألف دينار بحد اقصى او بإحدى هاتين العقوبتين.

واشار الحمدان الى مناقشة اللجنة تقرير وزارة التعليم العالي بشأن جامعة الشدادية، موضحا ان اللجنة شددت على ضرورة تحديد الموعد التشغيلي للكليات الجامعية في المشروع الجديد، كاشفا عن توجه لتنظيم زيارة اخرى لموقع جامعة الشدادية.